

التكليف ٢
مقرر: قضايا بحثية ٣ – برنامج الدكتوراه

إعداد الطالب: فادي مليباري
الرقم الجامعي: ١٣٤٨ ٢٥٢٠٠



المهمة المطلوبة:
إعداد ملخص بالأبحاث السابقة
وتحديد أهم الاتجاهات البحثية والفجوات البحثية

ملخص الأبحاث المعتمدة في موضوع النزاهة والشفافية في المشتريات العامة



#	عنوان البحث	اسم الباحث
١	ضمانات تفعيل الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري	آمنة علي محمد أحمد سلام.
٢	دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد الإداري – تحليل مقارنة بين مصر وماليزيا	د. أحمد أحمد زهران فرغلي
٣	آليات تعزيز الشفافية في المشتريات الحكومية لدعم التنمية – دراسة تحليلية مقارنة وتطبيقية على مصر	آمنة علي محمد سالم
٤	أثر الرقابة المالية والإدارية على صياغة العقود الحكومية	أنس عدنان أحمد القضاة
٥	Corruption in Public Procurement: Can E-Procurement and Artificial Intelligence Make a Difference in Africa?	معتصم بن محمد الحسن

أبرز الاتجاهات البحثية المعاصرة في مكافحة الفساد في المشتريات العامة

- يتضح من تحليل الأبحاث وجود اتجاه بحثي متصاعد نحو توظيف التكنولوجيا الرقمية كأداة إصلاح مؤسسي، وتركز الدراسات على التحول من النماذج التقليدية للرقابة إلى النماذج الرقمية القائمة على الشفافية اللحظية.
- ويرز مفهوم الحوكمة الإلكترونية باعتباره إطاراً مؤسسياً لإعادة هندسة إجراءات التعاقد العام، ويتجه الباحثون إلى الربط بين الرقمنة وتقليص التفاعل البشري المباشر باعتباره منفذاً رئيساً للفساد.
- تظهر المقاربات المقارنة بين الدول كأداة تحليلية لقياس أثر البيئة المؤسسية في نجاح التحول الرقمي.
- ويتزايد الاهتمام بتكامل أنظمة المشتريات الإلكترونية مع قواعد البيانات الرقابية والمالية. تتجه بعض الدراسات إلى تحليل الذكاء الاصطناعي كآلية استباقية لاكتشاف أنماط الفساد قبل وقوعه.

تحليل الاتجاهات النظرية والمنهجية في الدراسات السابقة

- تغلب على الدراسات المقاربة الوصفية التحليلية ذات الطابع القانوني والإداري، وتستند بعض الأبحاث إلى نظريات مثل نظرية الوكيل والأصيل لفهم علاقة الجهة الحكومية بالموردين، يظهر توظيف نظرية الابتكار المعطل لفهم أثر التحول الرقمي في كسر العلاقات الاحتكارية.
- وتعتمد عدة دراسات على تحليل تجارب دولية ناجحة كنماذج مرجعية للإصلاح. يلاحظ ضعف التوظيف الكمي المتقدم في قياس الأثر الاقتصادي المباشر للفساد في المشتريات.
- تركّز الدراسات العربية بدرجة أكبر على الإصلاح التشريعي مقارنة بالتحليل السلوكي للممارسات الفاسدة. تظهر الدراسات الأجنبية اهتمامًا أعمق بقياس مؤشرات الأداء والوفورات المالية الناتجة عن الرقمنة.

الفجوات البحثية في الدراسات السابقة

- رغم تركيز الدراسات على الرقمنة، إلا أن معظمها يعالج التكنولوجيا كأداة تقنية لا كمشروع تحول مؤسسي شامل، وتفتقر العديد من الدراسات إلى تحليل العوامل الثقافية والسلوكية المؤثرة في مقاومة التحول الرقمي.
- هناك ضعف في دراسة العلاقة بين المنصات الرقمية وبناء الثقة العامة في النظام التعاقدية، ولم تتناول الدراسات بشكل معمق إشكالية تضارب المصالح في ظل الأنظمة الإلكترونية، وتوجد فجوة واضحة في تحليل التكامل بين الذكاء الاصطناعي والرقابة القضائية اللاحقة.
- وتركز بعض الدراسات على الفساد الإداري بشكل عام دون تخصيص معمق لفساد العقود والمشتريات، كما تغيب النماذج التفسيرية التي تربط بين كفاءة المنصة الرقمية ومستوى النزاهة التعاقدية، ولا تزال الدراسات المقارنة في السياق العربي محدودة نسبيًا.

الدراسة الرابعة: مؤشرات قياس شفافية المشتريات الإلكترونية

تتجلى الحاجة إلى دراسة معمّقة لدور المنصات الرقمية في تعزيز النزاهة التعاقدية في بيئات تشريعية نامية، وتبرز ضرورة تحليل مدى قدرة الأنظمة الرقمية على تقليل تضارب المصالح وليس فقط كشفه. ويحتاج المجال إلى قياس الأثر الفعلي للمنصات الإلكترونية على جودة العقود وليس فقط على إجراءات الطرح، كما توجد حاجة لدمج التحليل القانوني مع التحليل التقني في إطار تكاملي. وينبغي كذلك دراسة أثر الشفافية الرقمية في إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والموردين، وتتطلب المرحلة القادمة تطوير نموذج تفسيري يربط بين الرقمنة والعدالة التعاقدية



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

